دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغير اي لغير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل
اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول اشار
بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف
وهو اعم من الانذار لانه الابلاغ مع تخويف وفي المصباح هو تخويف
مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة
من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا
حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم تيسرهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة وفيه دلالة على كمال قدرته تعالى اي انهم مسخرون
له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما
الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا
الفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس
يجوز له الاتيان بالفعل فاريد رفع ذلك التوهم مع عدم المنع في
الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
ممنوع وليس بالتسوية ليرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول
امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا تنجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل الاصباح الصبح والامثل الانكشان يقول ليزل
ظلامك بيضا الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني
اقاسي همومي فيها كما اقاسيها ليلا ولان فيها ذهاب الظلم في عيني
لان رفع الهموم علي ليس لامر في طلب الاجلاء لانه لا يقدر على ذلك

لكنه

لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من بتاديح الهوى وانواع
الاشتياق لاستطالة تلك الليلة كانه لا يرتجي انجلاءها وليس له
طماعية ولا توقع فهذا يحمل على التمني دون الترجي والتاني
اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله
والدعاء ايت اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن هو اعلى رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون
التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على
سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي
حقه العلو لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق كما في الاستفهام
والنداء والتباد والفهم عند الامر يشهد بعدم خلافه الى غير
الامر الاول دون الجمع بين الامرين واراده الترجي فان المولى
اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى اساء
يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع ترائي احدهما وبين نظر
لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم
الا الطلب استعلاء والعلو والترائي مفوض الى القرينة كالتكرار
وعدم فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي من انواع الطلب
النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ولم نر لحد وهو له
الجازم في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى بنفس هذه الصيغة
نهيا في اي محل استعمل اكما يسمى فعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء
لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار

Copyright © King Saud University